نواب يقترحون عدم تعيين مستشارين غير كويتيين

تقدم النواب حسن جوهر ومساعد العارضي ومهند الساير ومبارك العرو ومهلهل المضف باقتراح بعدم تعيين أي مستشار غير كويتي، على أن يستعان بالاساتذة والاكاديميين والكفاءات الوطنية لإحلال السابقين غير الكويتيين. وتضمن الاقتراح أن يكون تعيين المستشار غير الكويتي بأضيق الحدود وبشروط خاصة مثل الا يحمل اي كويتي نفس الشهادة وتكون معتمدة ولا يجدد له.

المضف لوزير العدل: هل أحد أعضاء الحكومة الحالية ضمن المتورطين في «وثائق بنما»؟

وجه النائب مهلهل المضف 10 أسئلة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، ووزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، جاءت كما يلي:

وطلب في السؤال الأول إفادته وتزويده بالآتي:

– ما مدى صحة أن أحد أعضاء الحكومة الحالية ضمن الشخصيات المتورطة في موضوع وثائق (بنما)؟ هل تحققت من عدم تورطه قبل توليه منصبه؟ وهل أجري تحقيق معه في هذا الخصوص؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

1 –كشف بأسماء المقبولين في دورة «مفتش جمركي»، وأسماء المتقدمين وصورة ضوئية من اختباراتهم التحريرية والنتائج النهائية للقبول وإجراءات القبول.

2 – ما إجراءات المقابلة الشخصية للمتقدمين لإعلان دورة المفتش الجمركي؟ وكم عدد المتقدمين لهذه المقابلة المستوفين الشروط؟ وكم عدد المقبولين الذين اجتازوا المقابلة بنجاح بشكل نهائي؟ وما معيار القبول لدى لجنة المقابلة؟

3 – هل توجد أي استثناءات للمتقدمين غير المستوفين شروط القبول؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى ذكر هذه الاستثناءات وأسبابها.

4 – هل يوجد مقبولون في دورة التفتيش الجمركي حاصلون على معدلات أقل من معدل غير المقبولين؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى ذكر الأسباب.

5 – كشف بأسماء وعدد أعضاء لجنة القبول ومؤهلاتهم العلمية ومدة عمل اللجنة وصورة ضوئية من قرار تشكيلها والقرارات التي أصدرتها.

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

نظرا لما يترتب على تعسف الإدارة في استخدام سلطتها في تطبيق القوانين والقرارات واللوائح في بعض الجهات الحكومية، من رفع دعاوى قضائية عليها والتي تنتهي في أغلبها إلى صدور حكم لصالح المدعي وتعويضه من خزينة الدولة ما يشكل هدرا للمال العام، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي على أن تزود الإجابة بالمستندات المؤيدة لها:

1 – عدد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد الإدارة العامة للجمارك منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

2 – عدد الدعاوى القضائية التي صدرت في شأنها أحكام نهائية ضد الإدارة.

3 – كشف تفصيلي بقيمة التعويضات المدفوعة لصالح كل مدع على حدة صدر لصالحه حكم نهائي ضد الإدارة منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، مع بيان المبلغ الإجمالي للتعويضات.

4– أسباب خسارة الدعاوى القضائية المرفوعة ضد الإدارة، مدعمة بحيثيات الأحكام الصادرة منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

5– هل صدرت أحكام قضائية نهائية لصالح بعض موظفي الإدارة بسبب عدم التزامها بتطبيق أحكام المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية وقرارات مجلس الخدمة المدنية؟

6– هل توجد أي ملاحظات من الجهات الرقابية على التعويضات التي دفعتها الإدارة من خزينة الدولة تنفيذا للأحكام القضائية النهائية الصادرة لصالح بعض الموظفين منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

7 – ما الإجراءات التي اتخذتها الإدارة ضد المتسببين في خسارة الدعاوى القضائية الصادر في شأنها أحكام نهائية خلال الفترة المشار إليها في البند السابق؟

8 – ما الإجراءات التي اتخذتها الإدارة في شأن آلية تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة ضدها لصالح (شركات، وأفراد، وموظفين)؟

9 – ما الإجراءات المتخذة من الإدارة بعد تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة ضدها لتلافي تكرار رفع دعاوى قضائية مماثلة مستقبلا؟

10 – هل توجد لوائح وقرارات تنظيمية مطبقة في الإدارة تنظم آلية تطبيق المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية وقانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية منها.

ونص السؤال الثالث على ما يلي:

نمى إلى علمي عقد اجتماع بين الإدارة العامة للجمارك والإدارة العامة لمكافحة المخدرات والذي طلبت خلاله الإدارة العامة لمكافحة المخدرات تفويضا من الجمارك بالتصرف حيال ضبطيات المخدرات ذات الكمية القليلة ووافقت الجمارك على ذلك وذلك في الساعة 12.00 ظهر يوم الاثنين الموافق 17/9/2018 في قاعة الاجتماعات في الإدارة العامة للجمارك، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي مشفوعا بالمستندات:

1 – هل ما ورد أعلاه من عقد الاجتماع المذكور بين الجهتين وما اتُفق عليه صحيح؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من محضر الاجتماع وكشف بأسماء ممثلي الإدارة العامة للجمارك مع ذكر مسمياتهم الوظيفية، والنتائج والإجراءات التي اتفق عليها.

2– ما السند القانوني في تخويل الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالتصرف في بعض حالات الضبطية التي ذكرت في ذلك الاجتماع؟

وطالب في السؤال الرابع إفادته وتزويده بالآتي:

1 – كم عدد المضبوطات اليومية في الإدارة العامة للجمارك (منفذ المطارات t1،t2،t3،t4،t5)؟ ومن الجهة المختصة بتحويل المضبوطات، وما الإجراء القانوني للتعامل معها من لحظة التفتيش إلى الرحالة ومن يقرر الإحالة؟ وإلى أي جهة تكون الإحالة؟

2 – من هو المكلف بالإدارة العامة للجمارك في منصب مراقب المطار الدولي والمطارات الأخرى؟

3 – نمى إلى علمي صدور قرار إداري رقم (7078) لسنة 2019 الشؤون الإدارية بندب مراقب المطار الدولي والمطارات الأخرى إلى وظيفة (مراقب جمارك المطار) إدارة الجمرك الجوي، لذا يرجى تزويدي بصورة ضوئية عن صحيفة المراقب المنتدب الجنائية، ومدى استيفائه كل الشروط اللائحية المطابقة لشغل المنصب.

4 – من الجهة المختصة في الإدارة بتحديد من له صلاحية اختصاص مكاتب التخليص الجمركي، وكم عدد المكاتب، وهل هي موجودة في المنافذ البحرية والجوية والبرية؟

مهلهل المضف

الساير: توالي حدوث الجرائم يتطلب سرعة تنفيذ أحكام الإعدام

مهند الساير

قال النائب مهند الساير أن حدوث جريمة تلو الأخرى في الاونة الاخيرة يعطي مؤشرا خطيرا ولابد من الوقوف على اسبابه لافتا إلى الفاجعة الجديدة التي هزت مجتمعنا الصغير، ومازلنا نشدد على ضرورة سرعة تنفيذ أحكام الإعدام علناً وعلى مؤسسات الدولة أن تقف موقفا جادا (تربوي، إعلامي، قانوني) لردع هذا التهاون ووقف هذا التمرد على القانون، وتعازينا القلبية لأسرة المقتولة ومحبيها.

الصالح لوزير الداخلية: لماذا لم توفر حماية لقتيلة «صباح السالم» رغم التهديدات؟

هشام الصالح

تقدم النائب الدكتور هشام الصالح بأسئلة برلمانية إلى وزير الداخلية عن الجريمة التي ارتكبت أمس الاول في صباح السالم وراحت ضحيتها فتاة كويتية.

وسأل الصالح عن عدد الشكاوى التي قدمتها الفتاة وأختها وأسباب عدم توفير حماية أمنية رغم بلاغات التهديد والخطف

عبدالصمد: أسئلة برلمانية عن شراء «التأمينات» برج الراية والتعاون مع مصر لمكافحة الفساد والتحكيم الرياضي

رياض عواد

وجه النائب عدنان عبدالصمد ثلاثة أسئلة برلمانية دفعة واحدة إلى وزراء المالية والعدل والإعلام.

وجاء في السؤال الذي وجهه إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار: نمى إلى علمي أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بصدد عقد صفقة لشراء الصالحية برج الراية 2» بمبلغ 58 مليون دينار، لذا يرجى إفادتي بما يلي:

1 – هل صحيح أن مؤسسة التأمينات بصدد عقد هذه الصفقة؟

2 – إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي الجدوى الاقتصادية من هذا الشراء؟ وهل تمت دراسة الموضوع بشكل فني واقتصادي؟ مع تزويدي بنسخة من تلك الدراسات والآراء إن وجدت.

4 – ما هي الآليات والضوابط التي تتبعها المؤسسة في مثل هذه الصفقات والمشاريع؟

3 – ما هو المبلغ المرصود لهذه الصفقة، وهل يتلاءم المبلغ مع القيمة السوقية للمشروع؟

وكان السؤال إلى وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عن مذكرة التفاهم بين حكومة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد) وجمهورية مصر العربية (هيئة الرقابة الإدارية) في شأن التعاون الثنائي لمنع ومكافحة الفساد، وتضمن:

1 – على أي أساس تم اختيار هيئة الرقابة الإدارية بجمهورية مصر العربية لعقد هذا الاتفاق؟

2 – ما هو التصنيف الدولي السنوي المعتمد لدى هيئة مكافحة الفساد لتقييم تقدم الدول من ناحية الشفافية ومكافحة الفساد؟ يرجى تزويدي بنسخة من هذا التصنيف.

3 – ما هي الدول العشر الأولى دوليا في مؤشرات النزاهة ومكافحة الفساد في ذلك التصنيف، وما هو ترتيب دولة الكويت وجمهورية مصر العربية أيضا؟

4 – هل ستقوم هيئة مكافحة الفساد بإجراء معاهدات واتفاقات مماثلة مع الدول المتقدمة في مجال النزاهة ومكافحة الفساد حسب التصنيفات الدولية؟

وسأل عبدالصمد وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب عن مدى صحة الوضع القانوني للهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي في الكويت بما يوافق القانون 87 لسنة 2017 في شأن الرياضة والذي يقضي بإنشاء هيئة

عدنان عبدالصمد

تحكيم رياضي مستقلة ذات شخصية اعتبارية بموجب قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة ووزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب.

– هل راعى تشكيل مجلس إدارة الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي ما تقضي به المادتان (45) من قانون رقم (87) لسنة 2017 والمادة (10) من النظام الأساسي للهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي من وجوب أن يكون هناك ثلاثة أعضاء منتخبون من الهيئة العامة للجنة الأوليمبية الكويتية ضمن مجلس إدارة الهيئة؟

وهل يعد ذلك تدخلا من الحكومة يترتب عليه عدم استقلالية الهيئة وحياديتها مما يشكل مخالفة للمعايير الدولية ذات الصلة بمبادئ استقلال الرياضة؟

– هل تتقيد البيئة من حيث مواردها المالية بما هو منصوص عليه في المادة (8) من النظام الأساسي بما يكفل استقلالها المالي؟ وما هي أوجه الصرف؟ وما مقدار الرواتب والمكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والأمين العام للهيئة وموظفيها؟ وهل تخضع للرقابة؟ وما هي آلية الرقابة؟

– هل تحققت في أعضاء مجلس إدارة الهيئة وكذلك المتقدمين لشغل منصب الأمين العام للهيئة الشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي للبيئة؟ وما هي آلية تعيين الأمين العام؟ وهل هناك معايير محددة لذلك التعيين؟

– هل تواءم تعيين الموظفين في الهيئة مع الهيكل التنظيمي والوظيفي للهيئة؟ وهل روعي في التعيين موافقة الجهات المختصة ومبدأ التنافسية؟ وهل تم الإعلان عن الوظائف الشاغرة بما يحقق مبدأ العدالة والمساواة؟

مرشحان في سابع أيام فتح باب التقدم للانتخابات التكميلية

تقدم مرشحان امس إلى إدارة شؤون الانتخابات التابعة لوزارة الداخلية بطلبي ترشح للانتخابات البرلمانية التكميلية عن الدائرة الخامسة (2021) وذلك في سابع أيام فتح باب الترشح.

والمرشحان هما أحمد جابر علي البلوشي وعبدالله عمر العتيبي ليرتفع بذلك عدد المتقدمين إلى 18 مرشحا منذ فتح باب الترشح يوم الخميس الماضي.

ويستمر باب الترشح مفتوحا حتى نهاية الدوام الرسمي ليوم السبت 24 أبريل الجاري خلال ساعات العمل الرسمية من الساعة 10 صباحا حتى 30ر1 ظهرا فيما سيكون آخر يوم للتنازل قبل سبعة أيام من يوم الانتخاب الموافق 22 مايو المقبل.

وكانت إدارة شؤون الانتخابات التابعة لوزارة الداخلية فتحت يوم الخميس الماضي باب الترشح للانتخابات التكميلية للدائرة الخامسة مع التقيد بالاشتراطات الصحية

الشاهين لوزير البلدية: ما موعد إزالة عوائق جنوب سعد العبد الله؟

أعلن النائب أسامة عيسى الشاهين عن تقديمه سؤالا الى وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان العمراني

(نص السؤال)

لمّا كانت القضية الإسكانية تشكل ضغطاً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً على الأسر والمجتمع، وتستنزف موارد مالية هائلة من الأفراد والدولة، لذا وجب أن تكون محل المتابعة والإهتمام الدائمين.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1) ما هو الموعد المحدد لاستكمال إزالة العوائق الموجودة في مدينة جنوب سعد العبد الله؟ خاصة وأن أحد أعضاء المجلس البلدي الموقر قد أثار مخاوف مشروعة عن توقف أعمال الإزالة بعد مغادرة الفرق الإعلامية والتطوعية للموقع.

2) تفاوتت أعداد المساكن المعلن عنها في المدينة، حيث تردد أعداد تفاوتت بين 40 ألف وحدة سكنية وأخرى بلغت 23 ألف فقط وغيرها من أعداد، فما هو العدد الإجمالي المحدد للتوزيع فيها؟

3) أعلنت حكومات سابقة عن اتفاقات مع شركات وهيئات كورية جنوبية، تتعلق في مدينة جنوب سعد العبد الله، فما قيمة المبالغ التي سددت من الدولة لها؟ وهل هناك أي شروط جزائية قائمة علينا تجاهها؟

السويط لوزير الداخلية: ما الأحكام التي صدرت ضد وزارتكم ولم تنفذ خلال السنوات الخمس الأخيرة؟

وجه النائب تامر السويط سؤالا برلمانيا إلى وزير الداخلية الشيخ تامر العلي الصباح.

ونص السؤال على ما يلي: مع دعوات الحكومة إلى محاربة الفساد تأتي محاربة الفساد الإداري على رأس الأولويات التي يجب أن تضطلع بها الحكومة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1– ما الأحكام التي صدرت ضد وزارة الداخلية ولم تنفذ خلال السنوات الخمس الأخيرة؟ وما الأسباب التي دعت إلى عدم تنفيذ هذه الأحكام؟

2– ما الأحكام التي صدرت لصالح وزارة الداخلية ولم يتم استئنافها أو تمييزها خلال السنوات الخمس الأخيرة؟ وما الأسباب التي دعت إلى عدم الاستئناف أو التمييز؟

روح الدين لوزير الشباب: ما مدى قانونية تشكيل هيئة التحكيم الرياضي واعتماد مجلس إدارتها؟

وجه النائب د. حمد روح الدين سؤالا إلى وزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، عن المسوغات القانونية في منح الوزير الحق باتخاذ قرارات تتعلق بتشكيل هيئة التحكيم الرياضي واعتماد مجلس إدارتها. ونص السؤال على ما يلي:

قرر القانون رقم (87) لسنة 2017 في شأن الرياضة في مادته رقم (44) تشكيل هيئة تحكيم مستقلة تسمى الهيئة الوطنية للتحكيم الرياضي لفض المنازعات الرياضية في دولة الكويت، وهو ما حصل فعليا في تاريخ 24 سبتمبر 2019، إلا أن اللافت هو أن قرار التشكيل صدر بموجب كتاب من وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب، مما يثير تساؤلات حول الصفة القانونية التي خوّل بموجبها الوزير اعتماد التشكيل لكون القانون المشار إليه أعلاه قد منح هيئة التحكيم صفة الاستقلالية.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما المسوغات القانونية في منح الوزير الحق باتخاذ قرارات تتعلق بتشكيل هيئة التحكيم الرياضي واعتماد مجلس إدارتها؟

2 – في ضوء المتعارف عليه في قوانين إنشاء الهيئات الوطنية فإن الأثر القانوني للمادة (73) من الدستور يترتب عند تشكيل مجالس إدارات هذه الهيئات وذلك

د. حمد روح الدين

بأن تصدر مراسيم أميرية بأسماء أعضاء مجالس الإدارات كما هو حاصل حاليا في كل الهيئات الحكومية، فما الأسباب والأسانيد القانونية في عدم اتباع المسلك ذاته عند تشكيل مجلس إدارة هيئة التحكيم الرياضي؟

3 – نشرت الهيئة العامة للرياضة النظام الأساسي لهيئة التحكيم الرياضي في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» رقم 1498 تاريخ 30/8/2020 وهو ما يعني ضمنيا أن تبعية هيئة التحكيم تعود إلى الهيئة العامة للرياضة وهو ما يتناقض مع مرسوم إنشاء هيئة التحكيم بصفة هيئة مستقلة ويضع مجلس إدارتها تحت سلطان الهيئة العامة للرياضة على الرغم من وجود قضاة معتبرين من محكمة الاستئناف في مجلس الإدارة ولا يصح أن يكونوا في أي شكل من الأشكال تحت أي سلطة غير السلطة القضائية، فما السند القانوني في منح الهيئة العامة للرياضة المرجعية العليا على هيئة التحكيم الرياضي؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من الوثائق التي تدعم هذا الأمر.

4 – الهيكل الحالي لمجلس الإدارة مشفوعا بقرارات تعيين أعضائه، ومدى قانونية إجراءات التقاضي وفض النزاعات في ضوء هذا الفراغ القانوني لمجلس الإدارة.

5 – حددت المادتان (8 و 9) من النظام الأساسي لهيئة التحكيم الرياضي الموارد المالية للهيئة، وأشارت المادة (9) بوضوح أن ميزانية هيئة التحكيم مستقلة يقترحها مجلس الإدارة ويتبع في إعدادها القواعد والإجراءات المنظمة، لكن وفق ما وردني من معلومات فإن ميزانية هيئة التحكيم تصرف من الهيئة العامة للرياضة وهو ما ينتهك الاستقلالية، فما السند القانوني لذلك؟

6 – كشف الرواتب والمكافآت التي صرفت لمجلس الإدارة والأمين العام والموظفين في هيئة التحكيم الرياضي، مع بيان آلية الرقابة الحكومية على هذه المصروفات

الصقعبي لوزير التربية: هل سددت الوزارة الدفعات المتفق عليها لشركات الأمن والحراسة والتنظيف؟

وجه النائب د. عبدالعزيز سؤالا برلمانيا إلى وزير التربية د. علي المضف، عن الإجراءات التي تتخذها الوزارة للتأكد من صرف رواتب العاملين في المدارس كاملة وفي وقتها. ونص السؤال على ما يلي:

نمى إلى علمي أن بعض شركات الأمن والحراسة وشركات التنظيف المتعاقدة مع وزارة التربية تخلفت عن صرف رواتب موظفيها في المدارس الحكومية أثناء الجائحة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1– ما الإجراءات التي تتخذها وزارة التربية للتأكد من صرف رواتب العاملين في المدارس كاملة وفي وقتها؟

2– هل رصدت الوزارة أي حالات لتأخر صرف الرواتب؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بعدد هذه الحالات والعقوبات التي ترتبت عليها، مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

3– هل تخلفت الوزارة عن تسديد الدفعات المتفق عليها لشركات الأمن والحراسة وشركات التنظيف المتعاقدة معها، منذ بداية الجائحة حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

4– صورة ضوئية من جميع عقود الوزارة الموقعة مع شركات التنظيف والأمن والحراسة الخاصة بالمدارس الحكومية.

د. عبدالعزيز الصقعبي